

وأشكركم على هذا فرصة لأتمكن من أه التحدث عن القانون الاقتصادي الدولي بشكل عام، عندما اقترحت هذا اللقب لأول مرة على أستاذ عميد تعريف القانون الاقتصادي الدولي في عصرنا، ومع ذلك أود أن أقول إن تعريف القانون الاقتصادي الدولي هو أحد أعمق الاستفسارات. في العلاقات الاقتصادية الدولية، يعد هذا الأمر ذا أهمية كبيرة في تحديد الاستجابات للمشاكل الاقتصادية الدولية المعاصرة ويتجلى في جميع أنواع القضايا والمشاكل النظامية في العلاقات الاقتصادية الدولية وصولاً إلى مخاوف التجارة الاقتصادية الخارجية التي تهم كوريا أو الاتحاد الأوروبي أو أي دولة أخرى. فماذا يعني تعريف القانون الاقتصادي الدولي وماذا يعني الانخراط في هذا من منظور موضوعي ومعاصر، وتتمنى أن يكون النظام الاقتصادي الدولي بحيث يقدم المساعدة إلى البلدان النامية في جميع المجالات مجالاتها وترغب في توفير وصول تفضيلي إلى سوق خدماتك لكوريا الشمالية. لذا فهذه هي الأنواع النظامية الحقيقية من الأسئلة التي تنطوي على أه السعي إلى تعريف القانون الاقتصادي الدولي من حيث سامسونج وأبل والسؤال هو ما هي مصادر القانون الاقتصادي الدولي ذات الصلة فيما يتعلق بهذا النزاع، هل هناك أي معايير دولية ذات صلة فيما يتعلق بالصادرات الكورية، ما هي الدولة الأقل نمواً وينبغي أن يسترشد القانون الاقتصادي الدولي بمبادئ العدالة التوزيعية الدولية فيما يتعلق بصندوق النقد الدولي. وبالتالي فإن عملية الانخراط في إن تعريف القانون الاقتصادي الدولي هو في الواقع معقد إلى حد ما ومتعدد الأوجه وينطوي على عدد من الأسئلة، ولا يتعلق فقط بما هو القانون الاقتصادي الدولي، بل يتعلق أيضاً بما يجب أن يكون قانوناً اقتصادياً دولياً، ويتعلق أيضاً بالسؤال أين يجب اتخاذ القرارات ذات الصلة من حيث الحوكمة في العلاقات الاقتصادية الدولية تكون محددة سواء على مستوى الدولة على مستوى الأفراد أو على مستوى منظمات التكامل الإقليمي أو على المستوى المتعدد الأطراف فما هو القانون الاقتصادي الدولي أه هناك عدد من الأسئلة هنا في من حيث مصادر القانون الاقتصادي الدولي من حيث الموضوع والاهتمام المشروع للقانون الاقتصادي الدولي، من هم موضوعات القانون الاقتصادي الدولي، كيف ينبغي إعادة تعريف القانون الاقتصادي الدولي لأن هذا هو ما يحدث باستمرار، ونحن منخرطون باستمرار في محاولة فهم وإعادة تعريف القانون الاقتصادي الدولي في النظام الاقتصادي الدولي بالطريقة التي نرغب في أن يتطور بها، فكيف ينبغي تعريف القانون الاقتصادي الدولي من حيث مصادر القانون الدولي من حيث الموضوع والموضوع من حيث أهدافه، فإن مسألة تعريف القانون الاقتصادي الدولي لا تتعلق فقط بتعريف القانون الاقتصادي الدولي على المستوى العالمي، النظام إذن كيف ينبغي تعريف هذه المجموعات الفرعية من الأنظمة وما هي علاقتها ببعضها البعض في النظام الاقتصادي الدولي كيف ينبغي تكوينها من حيث القانون الدولي العام والأنظمة الفرعية غير الاقتصادية أه إذاً هذه هي الأسئلة المتضمنة عندما يفكر المرء في تعريف القانون الاقتصادي الدولي، لذا فقط لتلخيص مسألة التعريف تتضمن النظر في ما هي مصادر القانون الاقتصادي الدولي، وما هي العلاقة بين مجموعات فرعية من الأنظمة الدولية، التي أود أن أتطرق إليها مصادرها للقانون الاقتصادي الدولي أه تجزئة القانون الدولي والقانون الاقتصادي الدولي وهذا السؤال ما إذا كانت منظمة التجارة العالمية مؤسسة متقدمة أم مؤسسة تجارية الآن لقد كان هناك نقاش حيوي للغاية ليس فقط في الماضي ولكن أيضاً الجدال الدائر بين المحامين الاقتصاديين الدوليين حول ما هي مصادر القانون الاقتصادي الدولي وهذا السؤال ما هي جوانب القانون الاقتصادي الدولي هو ما هو محتوى القانون الاقتصادي الدولي ما هي الاهتمامات المشروعة لأه الإدارة الاقتصادية الدولية وفي أه لديها كان موضوعاً لذلك يتحدث المعلقون عادة عن وصف القانون الاقتصادي بأنه يهتم بالقانون النقدي مع القانون التجاري مع قانون الاستثمار أم في الواقع أه صدمت أن دولارات القانون الاقتصادي الدولي في الستينات عندما عرف القانون الاقتصادي الدولي استبعد حقوق الملكية تحديداً وبما أن معايير العمل ليست من اهتمامات القانون الاقتصادي الدولي والعلاقات، فإن النظرة الحديثة لموضوع مسار القانون الاقتصادي الدولي أوسع بكثير وتشمل بالفعل حتى الجوانب غير الاقتصادية التي تتعلق بالقضايا الاقتصادية من حيث مصادر القانون الدولي. هناك مدرستان فكريتان أساسيتان حول ماهية مصادر القانون الاقتصادي الدولي من ناحية، ويعرف القانون الاقتصادي الدولي بأنه متخصص أو متخصص في القانون الدولي العام، يعرف القانون الاقتصادي الدولي بأنه يشمل كلاً من القانون الوطني والقانون الاقتصادي الدولي بحيث لا يشمل القانون الدولي العام فحسب، وأفترض أن هذا الجمهور لديه بعض الفهم لما هو دولي عام كما تعلم، فالقانون الدولي العام هو القانون الذي يحكم العلاقات بشكل أساسي من الدول التي تحكم العلاقات العديد من الدول في حين أه القانون المحلي يهتم بعدد أكبر من الأفراد والكيانات الخاصة وليس سلوك الدولة والقوى التقليدية للقانون الدولي العام كما تعلمون يتم وضعها في المعاهدات في العرف المبادئ الدولية أو العامة القانون، هذا الاختلاف في الرأي بين المحامين الدوليين حول ما هي مصادر القانون الاقتصادي الدولي، سواء كان القانون الدولي أو القانون العام والقانون المحلي على حد سواء، ما

الذي يدخل في الحجة القائلة بأن القانون الاقتصادي الدولي ينبغي تعريفه على نطاق واسع لتضمين القانون الدولي الخاص أو المحلي بالإضافة إلى القانون الدولي العام، المبادئ القانونية التي تنطبق على مشكلة معينة، هناك وجهة نظر مفادها أنه إذا قمت بتعريف القانون الاقتصادي الدولي من حيث القانون الدولي العام، فإنك بطريقة ما تتبع نهجاً من أعلى إلى أسفل لتعريف القانون الاقتصادي الدولي إنك تضع قيمة كبيرة على الدولة والنظام الاقتصادي الدولي الذي تقوده الدولة. إذا قمت بتعريف الحكمة الاقتصادية الدولية على أنها جزء من القانون الدولي العام، فإنك تركز على الدولة وقدرة الدولة على صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية والمشاركة فيها وغير ذلك. فإن الحجة تقول إن هناك بالفعل تقارباً بين القانون الدولي العام والقانون المحلي، محددة بشكل تقييدي في القانون الدولي بحيث أصبحت الدول موضوعاً للتقاضي. يمكن أن تكون الدول خاضعة لعلاقاتها التجارية، فمن المسلم به أن القانون الدولي في نهاية المطاف يتعلق بالأفراد، وبالتالي لأنه يتعلق بالأفراد. يجب أن يكون هناك تقارب بين القانون الدولي والقانون المحلي ولكن يجب إعادة تقييم هذين القانونين، ويجب إعادة تقييم القانون الدولي الدولي، فهو أكثر استجابة وتركيزاً على الفرد فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية، فإن هذا الفن يمتد التي حددتها في القانون الاقتصادي على أنها قانون خاص وقانون محلي، فأنت تسأل الفرد ليس فقط في صياغة السياسات فيما يتعلق بالعلاقات عبر الإنترنت التي تتعلق بالقضايا الاقتصادية الدولية العابرة للحدود قضايا الحدود التي تتعلق بالأفراد هي أنه يجب على المرء كمحامي أن يحتفظ بها من منظور قانوني ويجب أن يحافظ على التمييز أة بين أنظمة القانون العام الدولي هو نظام قانوني مختلف والقانون المحلي هو نظام قانوني مختلف وذلك لأغراض سلامة التخصصات ليس من الممكن الخلط بين الاثنين في الواقع، المدرسة العامة التي تقوم بالاقتصاد الدولي مع القانون الدولي العام والقانون المحلي ليست في الواقع وصفاً لما هو القانون الاقتصادي الدولي في رأيي، إنها طموحة بالمعنى أنها حجة لتغيير القانون الاقتصادي الدولي ليكون أكثر استجابة للفرد لقوى السوق وليس من حيث الدولة، هل تتعلق بالقانون الاقتصادي الدولي، هل تتعلق بالسياسة الاقتصادية الدولية أم بالتأكد في قضايا حقوق الملكية الفكرية، يسمح القانون الدولي بهذه الدرجة من السلطة التقديرية ولكن بالتأكد، فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية، كان رد فعلي كمحامي دولي هو القول حسناً، فأنا حقاً محام دولي عام، كما تعلمون لقد أصبح القانون الدولي العام مجزأ. لديك القانون البيئي الدولي، لديك قانون العمل الدولي، لديك أنظمة مختلفة للأنظمة القانونية التعامل مع قضايا مختلفة في القانون الدولي العام وبنفس الطريقة أصبح القانون الاقتصادي الدولي مجزأ لقد مجزأ من حيث قانون الاستثمار قانون التجارة قانون التنمية قانون العمل الدولي وهكذا هذا التشردم هو نتيجة أة حقيقة أن التخصص أولاً وحقيقة أن إنشاء القواعد تم حتماً من خلال المعاهدة من خلال الاتفاقيات الدولية والاتفاقيات المتعددة الأطراف ولأنه كان نتيجة أة معاهدة أة ما لدينا الآن وبسبب عدم وجود أي نظام مركزي لإنشاء القواعد لدينا حالة يكون فيها القانون الاقتصادي الدولي مجزأ كما هو الحال مع القانون الدولي العام أو مجزأ أم وكانت نتيجة ذلك أن هناك تداخل في سياسة القانون وتضارب الأعراف أة تسوق المنتدى أي أن المتقاضين يتسوقون في أنظمة مختلفة من التخصصات و المحاكم التي تمنحهم أفضل ميزة في التقاضي، ولكن المشكلة الأخرى بالطبع هي التجزؤ هو أن لديك هذه التطورات التي تتحدى التماسك والتماسك الأساسي للقانون الاقتصادي الدولي والنظام الاقتصادي الدولي، لديك أهداف النظام الاقتصادي الدولي، فلماذا حدث هذا وكيف يعني ذلك السؤال كيف أنت تحدد العلاقات الاقتصادية الدولية يعني ذلك لأننا منخرطون عند النظر إلى مشكلة التشردم أة من حيث أة مجموعات فرعية من الأنظمة أة كيف تطورت كيف ننخرط في مجموعات فرعية من الأنظمة وكيف تتميز هذه بالنسبة لبقية الأنظمة النظام الاقتصادي الدولي إن السعي إلى التماسك في القانون الدولي في القانون الاقتصادي الدولي يركز على بعض المفاهيم حول ماهية النظام وما هي أهداف النظام وغاياته.